

إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ
لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (159)
إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا
التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (160)

(إِنَّ الَّذِينَ) إن واسمها (يَكْتُمُونَ) فعل مضارع مرفوع والواو فاعل (ما) مفعول يكتُمون (أَنْزَلْنَا) فعل وفاعل (مِنَ الْبَيِّنَاتِ) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال (وَالْهُدَىٰ) عطف على البيّنات (مِن بَعْدِ) الجار والمجرور متعلقان بيكتُمون (ما بَيَّنَّاهُ) ما مصدرية وبيناه فعل وفاعل ومفعول (لِلنَّاسِ) الجار والمجرور متعلقان وبيناه (فِي الْكِتَابِ) الجار والمجرور متعلقان وبيناه أيضا (أُولَٰئِكَ) اسم الإشارة مبتدأ (يَلْعَنُهُمُ) فعل مضارع والهاء مفعوله (اللَّهُ) فاعله والجملة الفعلية خبر اسم الإشارة (وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) عطف على الجملة السابقة ، وجملة الإشارة الاسمية في محل رفع خبر إن.

(إِلَّا) أداة استثناء (الَّذِينَ) مستثنى من المفعول به أي الهاء في يلعنهم (تَابُوا) فعل وفاعل (وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا) عطف على تابوا (فَأُولَٰئِكَ) الفاء رابطة ، لأن في الموصول راحة الشرط ، واسم الإشارة مبتدأ (أَتُوبُ) فعل مضارع وفاعل مستتر تقديره أنا ، وجملة أتوب خبر اسم الإشارة (عَلَيْهِمْ) متعلقان بأتوب (وَأَنَا) الواو عاطفة وأنا مبتدأ (التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) خبر ان أنا والجملة معطوفة.

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (161) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ
الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ (162)

(إِنَّ الَّذِينَ) إن واسمها (كَفَرُوا) فعل وفاعل (وَمَاثُوا) الواو عاطفة ، (وَهُمْ) الواو حالية وهم مبتدأ (كُفَّارٌ) خبر «هم» والجملة في محل نصب على الحال (أُولَئِكَ) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ (عَلَيْهِمْ) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم (لَعْنَةُ اللَّهِ) مبتدأ مؤخر (وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ) عطف على الله (أَجْمَعِينَ) تأكيد (خَالِدِينَ) حال من الضمير في عليهم (فِيهَا) الجار والمجرور متعلقان بخالدين ، والضمير يعود على النار التي أضمرت للتخويف والتهويل. ويجوز أن يعود على اللعنة مجازاً (لا يُخَفَّفُ) لا نافية ويخفف فعل مضارع مبني للمجهول (عَنْهُمْ) جار ومجرور متعلقان بيخفف (العَذَابُ) نائب فاعل (وَلَا) الواو عاطفة ولا نافية (هُمْ) مبتدأ (يُنْظَرُونَ) فعل مضارع مبني للمجهول والواو نائب فاعل.

المادة: تركيبة النفوس

الموضوع: حال إبليس مع آدم

الكتاب: فوائد الفوائد لابن قيم الجوزية

لطائف:

- فيا من ضيَّع القُوَّةَ وَلَمْ يحفظها، وخلط في مَرَضِهِ وَمَا احتمى، وَلَا صَبَرَ على مَرَارَةِ الاستفراغ! إِلَّا تنكر قرب الهَلَاكِ، فالداء مترام إِلَى الفساد.
- لَوْ ساعد الْقَدْرُ فَأَعْنَت الطَّبِيبُ على نَفْسِكَ بالحمية من شَهْوَةِ خسيصة، ظَفَرْتَ بأنواع اللَّذَّاتِ وَأصنافِ المَشْتَهيات، وَلَكِ بخار الشَّهْوَةِ غطى عين البصيرة، فَظَنَنْتِ أَنَّ الحزم بيع الْوَعْدِ بالنَّقْدِ.
- يالها بَصِيرَةٍ عَمِيَاءٍ، جَزَعَتْ من صَبَرِ سَاعَةٍ، واحتملت ذُلَّ الْأَبَدِ، سَافَرَتْ في طلب الدُّنْيَا وَهِيَ عَنْهَا زَائِلَةٌ، وَقَعَّدَتْ عَن السَّفَرِ إِلَى الْآخِرَةِ وَهِيَ إِلَيْهَا رَاحِلَةٌ!
- إِذَا رَأَيْتِ الرَّجُلَ يَشْتَرِي بالخسيس بالنفيس وَيَبِيعُ الْعَظِيمَ بِالْحَقِيرِ فَأَعْلَمَ بِأَنَّهُ سَفِيهٌ.

63 - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "كُنْتُ رَجُلًا مَدَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَسَأَلَهُ؟ فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

ما يؤخذ من الحديث:

1 - أن خروج المذي يوجب الوضوء، ولا يوجب الغسل؛ وهو إجماع.

2 - في بعض ألفاظ الحديث عند البخاري (178): "فاستحييت أن أسأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"، وفي لفظ مسلم (303) "لمكان فاطمة". فالحياء هو الذي منع علياً -رضي الله عنه- من أن يشافه النبي -صلى الله عليه وسلم- بهذا السؤال.

3 - فيه قبول خير الواحد، والعمل به في مثل هذه الأمور.

4 - جاء في أحد ألفاظ مسلم لهذا الحديث: "اغسل ذكرك وتوضاً"، وورد في بعض ألفاظه أيضاً: "واغسل الإتيثين".

فقد دلّت هاتان الروايتان على وجوب غسل الذكر والإتيثين، والوضوء بعد ذلك؛ لأن المذي مخرجه مخرج البول، ولما سيأتي من رواية أبي داود في الفقرة السابعة.

5 - الأمر بغسل الذكر والإتيثين دليل على نجاسة المذي، ولكن بعض العلماء قال: يُعْفَى عن يسره لمشقة التحرز منه.

6 - أنه لا يكفي في الطهارة من المذي الاستحجار، بل لابد من الماء؛ وذلك -والله أعلم- لأنه ليس من الخارج المعتاد؛ كالبول.

7 - ذهب الحنابلة وبعض المالكية: إلى وجوب غسل الذكر كله، والإتيثين من خروج المذي؛ مستدلين بهذا الحديث ورواياته الثابتة، فقد صرحت بغسل الذكر وهو حقيقة يطلق عليه، ولما جاء في رواية أبي داود (208) فقال: "يغسل ذكره وأتيثيه وتوضاً".

64 - وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ" أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ.

* ما يؤخذ من الحديث:

1 - ظاهر الحديث يدل على أن تقبيل المرأة ولمسها لا ينقض الوضوء، وهو الإصل، والحديث مقرر لهذا الإصل من عدم الوجوب.

2 - لكن الحديث معارضٌ بالآية الكريمة: {أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}، وَاللَّمْسُ الْحَقِيقِيُّ فِي الْيَدِ، وَإِذَا وَجَدَ احْتِمَالُ إِرَادَةِ الْجَمَاعِ، فَقِرَاءَةُ: {أَوْ لَامَسْتُمُ} ظَاهِرَةٌ فِي مَجَرَّدِ لَمَسِ الْيَدِ، وَالْإِصْلَ اتِّفَاقٌ مَعَ الْقِرَاءَةِ.

3 - الأفضل هو حمل هذا الحديث على تقبيل لم يصاحبه شهوة، وإنما هو تقبيل مودة ورحمة، وهذا النوع من اللمس قد تقرر عدم نقضه للوضوء؛ لما جاء "أَنَّ عَائِشَةَ نَامَتْ مَعْرِضَةً فِي مَصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ، غَمَزَهَا فِي الظَّلَامِ، لَتَكْفِ رَجُلِيهَا"، رواه البخاري (375)، ومسلم (512).

واللمس ذاته ليس ناقضاً، ولكنه مظنةٌ خروج ناقض، فيبقى اللمس المعتاد المجرد عن الشهوة على أصل عدم النقض.

4 - على فرض صحته حمل الحديث على ما تقدّم، وإلا فهو ضعيف؛ فالبخاري يضعفه، وذكر أصحاب السبب أن له علّة، وقال ابن حزم: لا يصح في هذا الباب شيء، وقال ابن حجر: الحديث معلول.

* خلاف العلماء:

اختلف العلماء في اللمس هل ينقض الوضوء أم لا؟:

ذهب الحنفية : إلى عدم النقض باللمس مطلقاً، ومن أدلتهم حديث الباب، وحديث اعيراض عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي مَصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَغَمَزَهَا لَهَا وَاسْتَمَرَّاهُ فِي الصَّلَاةِ.

وذهب مالك: إلى انتقاض الوضوء بلمس المتوصيء البالغ بلذّة لشخص يلتذ به عادة.

وذهب الإمام الشافعي: إلى أن مجرد لمس الرجل المرأة، أو المرأة الرجل أنه ناقض للوضوء، بغير عدم المحرمية بينهما، فلا ينتقض بلمس المحرم على الصحيح عندهم.

أما المشهور من مذهب أحمد: فَإِنَّ النَّقْضَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مَسِّ بِشَهْوَةٍ بِلَا حَائِلٍ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ؛ ذَلِكَ أَنَّ مِظَنَّةَ خُرُوجِ الْمَذْيِ، إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ لَمَسِ مَصَاحِبِ الشَّهْوَةِ.

